

«الإمارات تبدأ تنفيذ مشروع «الدرهم الرقمي»



ليبدء تنفيذ استراتيجية العملة الرقمية «R3» و«G42 Cloud» وقع مصرف الإمارات المركزي اتفاقية مع شركتي للمصرف المركزي «الدرهم الرقمي»، إحدى المبادرات التسع لبرنامج تحول البنية التحتية المالية في دولة الإمارات. الخدمات التكنولوجية «R3» لتقديم خدمات البنية التحتية للمشروع، في حين ستقدم «G42 Cloud» وتم اختيار

وتأتي هذه الشراكات بعد نجاح مبادرات العملات الرقمية للبنوك المركزية، من ضمنها مشروع «عابر» مع البنك المركزي السعودي في 2020، والتي أكدت نتائجه إمكانية استخدام العملة الرقمية الصادرة عن البنكين المركزيين لتسوية المدفوعات عبر الحدود، كما حصل المشروع على جائزة «التأثير العالمي 2021» الممنوحة من قبل مجلة «سنترال بانكينج». بالإضافة الى التشغيل التجريبي لمشروع «الجسر» للعملات الرقمية للبنوك المركزية العابرة للحدود بالتعاون مع سلطة النقد في هونج كونج وبنك تايلاند ومعهد العملات الرقمية التابع لبنك الشعب الصيني وبنك التسويات الدولية في 2022، والذي تم من خلاله إنجاز معاملات مالية ذات قيمة حقيقية. وساهمت هذه المبادرات في جهودية المصرف المركزي لتنفيذ استراتيجيته للعملة الرقمية الخاصة به

• المرحلة الأولى

وتشمل المرحلة الأولى لاستراتيجية المصرف المركزي للعملة الرقمية التي يُتوقع اكتمالها في غضون الأشهر الـ 12 إلى 15 المقبلة على ثلاث ركائز رئيسية: الإطلاق التجريبي لمنصة الجسر بهدف تسهيل المعاملات المالية للعمليات الرقمية العابر للحدود وتسوية مدفوعات التجارة الدولية، والتعاون الثنائي على إثبات مفهوم العملات الرقمية المركزية مع جمهورية الهند، الذي يعد أكبر الشركاء التجاريين لدولة الإمارات، بالإضافة إلى العمل على إثبات مفهوم العملة الرقمية للبنوك المركزية لإصدار عملة رقمية لاستخدام الأفراد والشركات والمؤسسات في الإمارات.

وتُعد العملة الرقمية للبنوك المركزية المُصدرة والمدعومة من المصرف المركزي شكلاً من أشكال النقود الرقمية الخالية من المخاطر والمخزنة للقيمة، وتتميز بكونها وسيلة أكثر أماناً وسرعة لإجراء المدفوعات عبر الحدود وبتكلفة منخفضة. وكونها جزءاً من جهود تحول دولة الإمارات إلى اقتصاد رقمي، ستُسهم العملة الرقمية للمصرف المركزي في التخفيف من التحديات الحالية في المدفوعات المحلية وعبر الحدود، وتحقيق الشمول المالي والوصول لمجتمع لا نقدي، كما ستُسهم في تعزيز البنية التحتية للمدفوعات في الإمارات وتوفير قنوات إضافية قوية للمدفوعات المحلية والدولية، مما يضمن نظاماً مالياً مرناً وموثوقاً. إلى جانب ذلك، يعمل المصرف المركزي على جهوزية دولة الإمارات والذي يشمل ترميز الأنشطة المالية وغير المالية (tokenisation) لدمج البنى التحتية للمدفوعات مع الترميز الرقمي.

وقال خالد محمد بالعمي، محافظ المصرف المركزي: «ان مبادرة العملة الرقمية للبنوك المركزية هي جزء من برنامج تحول البنية التحتية المالية والذي من شأنه من أن يُرسخ مكانة الإمارات القيادية كمركز مالي عالمي». وأضاف: «يجسد اطلاق استراتيجية العملة الرقمية للمصرف المركزي تطور منظومة الأموال والمدفوعات في الدولة، حيث تهدف تنفيذها إلى تسريع وتيرة التحول نحو الاقتصاد الرقمي وتعزيز الشمول المالي. ونتطلع لرؤية الفرص التي «ستجلبها العملة الرقمية للمصرف المركزي إلى اقتصادنا ومجتمعنا».